

التحليل المكاني للتركيب السكاني لسكان محافظة الانبار للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٧) .

ا.م.د حسين علي عبد الراوي
جامعة الانبار /كلية التربية للعلوم الإنسانية /قسم الجغرافية .

المستخلص :

جاء البحث تحت عنوان (التحليل المكاني للتركيب السكاني لسكان محافظة الانبار للمدة ١٩٩٧ - ٢٠٠٧) ، إذ تحتل المقومات البشرية مكانة مهمة في بناء قوة الدولة والمنطقة الجغرافية المراد بحثها ، لذلك أخذت أقلام المفكرين والمختصين في دراسة وبحث مكونات السكانية وتقويم نتائجها وتحليلها وصولاً إلى تشخيص أشكالها وعلاجها ، إذ أن حجم السكان يتزايد ويتفاقم باستمرار، وإن استغلالهم العشوائي للبيئة ومواردها متسارع في خطواته أيضاً .
لذا بدأ الجغرافيون يولون أهمية كبيرة في دراسة الخصائص السكانية وإظهار تباينها الإقليمي ، أو بين الوحدات الإدارية للدولة ، ومنها محافظة الانبار موضوع البحث ، إذ تساعد دراسة التركيب السكاني على تفسير بعض المشاكل التنموية داخل المنطقة المراد بحثها ، كما تفسر التباين بين المناطق الحضرية والريفية ، فضلاً عن معرفة ما يملكه المجتمع السكاني المعني بالبحث من موارد بشرية وتصنيفها حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، لما لة من علاقة مباشرة بتوزيع السكان ونموهم ، فتوزيع السكان حسب فئات الأعمار والنوع يحدد تطورهم ، ويرتبط ذلك بالقوة الإنتاجية للسكان ومقدار فعاليتهم الاقتصادية والتي تؤثر بدورها على حجم الأسرة ، لذا أصبح الاهتمام بتطور حجم السكان ونموهم وتركيبهم العمري والنوعي والنشاط الاقتصادي على مستوى محافظة الانبار موضوع البحث.

Spatial Analysis For Population Structure of Anbar Governorate (1997 – 2007)

Summery :

The research entitled (Spatial Analysis For population Structure of Anbar governorate (1997 – 2007) , as human characteristics represent a prominent significance in building the power of the country and the Geographic area understudy . Thus , scientists and specialists concerned with the study of population have began expling , evalutuaing and analy in order to diagnose their forms and find solutions for their problems as the size of population increases and becomes complicated by time , also their random use for the environment and its natural resources is also continually increasing .

Geographers , therefore , devotes much of their attention studying their population characteristics and showing their regional diversity , also between the administrative units of the country , among which is Anbar Governorate , topic of the research understudy as the study of population structure helps in

interpreting some development problems of the area of research , also it shows the variation between rural and urban areas . In addition , it shows the human resources of the society in the area understudy , and to classify their various economic activities since they have a direct relation with distribution and growth of society . Distribution of population according to age type determines their development and this is related to population productive power and their economic activities that , in turn , determines size of the family . thus , the concern is devoted to the development of population size , their growth , age and type structure and economic activity on the level of Anbar , topic of the study .

المقدمة :

بدأت الدراسات السكانية تحتل مكانا بارزا في الأدبيات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية ، ومنذ عام ١٩٥٢ ، أصبحت دراسة علم جغرافية السكان من المناهج الأساسية في أقسام الجغرافية ، وبذلك أخذت أقلام المفكرين والمختصين تتنافس من أجل تغطية مكونات هذه الدراسات السكانية وتقويم نتائجها وصولا إلى تشخيص إشكالاتها وعلاجها ، لكون هذه الدراسات ارتبطت بواقع العام الحاضر وما سيؤول إليه في المستقبل ، إذ أن حجم السكان يتزايد ويتفاقم مستمر . وان استغلالهم العشوائي للبيئة ومواردها متسارع في خطواته أيضا ، الأمر الذي خلف مشكلات سكانية وبيئية معقدة ، لم تكن موجودة قبل الآن ، منها اختلال التوازن البيئي بعنصرية الطبيعي والبشري ، فالبيئة الطبيعية أخذت مقاومتها تضعف أمام تحديات قدرات الإنسان المتزايدة ، وهذا ما جاء بدور الدراسات السكانية التي أخذت على عاتقها التأثير الكبير في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول .

لقد بدا الجغرافيون يولون أهمية كبيرة في دراسة الخصائص السكانية وإظهار تباينها الإقليمي بين الأقاليم ، إذ تساعد دراسة التركيب السكاني على تفسير بعض المشاكل التنموية داخل الإقليم ، كما تفسر التباين بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من جهة ، والمجموعات العرقية في الدولة الواحدة من جهة أخرى ، فضلا عن دراسة العوامل المؤثرة في هذا التباين ومدى ارتباطها بالظروف الديموغرافية الأخرى ، هذا بالإضافة إلى معرفة ما يملكه المجتمع المعني بالدراسة من موارد بشرية وتصنيفها حسب النشاط الاقتصادي المختلفة ، لما له من علاقة مباشرة بتوزيع السكان ونموهم ، يكاد يكون من أهم العوامل المؤثرة في المتغيرات الديموغرافية ، فتوزيع السكان حسب فئات الأعمار والنوع يحدد تطورها ، فهو يؤثر من جهة على تكوين الولادات والوفيات ، وبالتالي على اتجاه الخصوبة ومقدار الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة من جهة أخرى ، وذلك لارتباطهم بالقوة الإنتاجية للسكان ومقدار فعاليتهم الاقتصادية التي تؤثر بدورها على حجم الأسرة ، لذا لا أصبحت تهتم بتطور حجم السكان ونموهم ، والتركيب النوعي والعمرى والنشاط الاقتصادي على مستوى محافظة الانبار موضوع البحث .

مشكلة البحث :

للظروف التي مر بها القطر العراقي ومنطقة البحث : منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٧ ، أثرها الكبير على التركيب السكاني في محافظة الانبار ، ومما أفرزته تلك الظروف من حرب وحصار وحرب عام ٢٠٠٣ ، لذا تعرض هذا التركيب لمجموعة من المتغيرات الجغرافية غيرت من بعض تراكيبه السكانية التي كانت تميزه قبل هذه المدة .

فرضية البحث :

أثرت العوامل الجغرافية المختلفة على التركيب السكاني لسكان محافظة الانبار ، مما خلق تباينا زمنيا ، وبالتالي انعكس هذا على المحافظة اقتصاديا واجتماعيا وحيويا .

أهمية البحث :

تأتي أهمية بحث موضوع التركيب السكاني ، لما لمتغيرات التي تحصل في تركيب السكان خلال مدة معينة من تأثيرات ، يمكن أن تقود إلى مجموعة من المتغيرات في عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحيوية ، كما يمكن من خلاله المقارنة بين البناء السكاني الواحد في مراحل زمنية مختلفة وتحديد اتجاهات التغيرات العددية لكل منها ، مع استخدام بعض المؤشرات الإحصائية اللازمة .

هدف الدراسة :

- ١- التعرف على أنواع التركيب السكاني لسكان محافظة الانبار ، انطلاقاً من معرفة تطور حجم السكان ونموهم وتوزيعهم البيئي وتركيبهم النوعي والنشاط الاقتصادي والمهني .
- ٢- البحث عن عوامل تباين هذا التراكيب ، فيما بين التباين الزماني والكشف عن العلاقات المكانية التي تفسر هذا التباين ومعرفة التغير الذي طرأ على التركيب السكاني لمنطقة البحث للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٧) ، وتشخيص عوامل التغير .

مبررات الدراسة :

قلة الدراسات التي تناولت موضوع التركيب السكاني بشكل خاص ومفصل ومتخصصة لدراسة سكان محافظة الانبار ، والتعرف على التغيرات التي أصابت خصائص التركيب السكاني ، والتي هي نتيجة لتداعيات الحرب العراقية الإيرانية والحصار الاقتصادي وأحداث عام ٢٠٠٣ وغيرها .

منهجية البحث :

اعتمد الباحث المنهج الجغرافي في التحليل الوصفي والكمي البسيط ، وربط التباين في التركيب السكاني بالعوامل الجغرافية التي تحدده ، وتعد البيانات الإحصائية الخاصة بمحافظة الانبار للمدة (١٩٨٧ و ١٩٩٧ وتقديرات عام ٢٠٠٧) ، والدراسات الجغرافية مصدراً أساسياً لهذا التحليل ، وقد كانت مصادر البيانات الجغرافية السكانية ، هي إحصاءات التعدادات السكانية أعلاه والرسائل والاطاريح الجامعية والبحوث العلمية المتاحة .

حدود البحث :

مكانيات تمثلت بالحيز الجغرافي الذي تشغله محافظة الانبار وبحدودها الإدارية ، خارطة (١) ، وزمانياً فقد أخذت المدة الممتدة ما بين (١٩٩٧ - ٢٠٠٧) .

تطور حجم السكان ونموهم :

تعد دراسة حجم السكان ونموهم من القضايا الوطنية المهمة التي لها انعكاسات على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فالزيادة السكانية تكون لها تبعات سلبية ، إذا لم يتم استثمار موارد اقتصادية إضافية تسد حاجة السكان ومتطلباتهم المستقبلية ، أما التبعات الايجابية لزيادة حجم السكان ، فتتمثل في بناء قوة اقتصادية التي تخدم الدولة وتكون مسؤولة عن تأمين احتياجاتها .

وعلى هذا الأساس ركزت العديد من البحوث في دراسة العلاقة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي الأمثل لسد احتياجات السكان المستقبلية ، كما إن من غير الممكن التنبؤ باتجاهات النمو الاقتصادي دون دراسة التوقعات المستقبلية لنمو السكان وتطور حجمهم بوصفهم القوة الاقتصادية والاجتماعية .

أما فيما يخص تطور حجم السكان في محافظة الانبار ، حسب وحداتها الإدارية (على مستوى القضاء) ، يتباين حجم السكان من وحدة إدارية إلى أخرى ، وذلك لجملة من الأسباب ، منها طبيعة السطح ، إذ إن معظم السطح في منطقة البحث تتخلله الهضبة الغربية (الصحراوية) ، وهي ذات طبيعة صخرية في الأغلب مع وجود شريط ضيق من السهل الفيضي مع اتصاله بالسهل الرسوبي ضمن حدود المحافظة ، خارطة (٢) ، فضلاً عن العوامل الاقتصادية .

إذ نلاحظ من الجدول (١) و الشكل (١) ، إن أعلى حجم السكان يتركز في قضاء الرمادي (مركز المحافظة) ، حيث بلغ حجم السكان (٣٧٢١٥٢ نسمة) ، ونسبة (٣٦,٣ %) ، من مجموع سكان

المحافظة لعام ١٩٩٧ ، وذلك لتركز الخدمات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية ، المتمثلة بوجود المعامل والسوق المركزي وشبكة النقل والمؤسسات الحكومية .

ويأتي قضاء الفلوجة بالمرتبة الثانية بحجم سكانه البالغ (٣٦٣٨٦٥ نسمة) ، بنسبة (٣٥,٥ %) ، من إجمالي سكان المحافظة ، وذلك بسبب موقعها الجغرافي الذي يتوسط بين العاصمة بغداد من جهة الشرق ، ومركز المحافظة من جهة الغرب ، فضلا عن توفر فرص العمل لوجود العديد من المنشآت والمعامل الصناعية ، بينما يأتي قضاء القائم بالمرتبة الثالثة بحجم سكانه البالغ (٥٤٨٠٤ نسمة) ، بنسبة (٩,٢ %) ، من مجموع سكان المحافظة ، ثم قضاء هيت بالمرتبة الرابعة بحجم سكانه البالغ (٨٨٨٥٢ نسمة) ، وبنسبة (٨,٦ %) ، من إجمالي سكان محافظة الانبار ، ثم يأتي قضاء حديثة بالمرتبة الخامسة بحجم سكانه البالغ (٥٤٨٠٤ نسمة) ، وبنسبة (٥,٣ %) ، من مجموع سكان المحافظة ، وبالمراتب الأخيرة يأتي كل من قضاء (الرطبة ٢,٠ % ، عنه ١,٤ % ، راوه ١,٣ %) ، من مجموع سكان المحافظة ، جدول (١) .

أما في تقديرات السكان لعام ٢٠٠٧ ، فقد ظلت الاقضية بنفس المراتب مع ارتفاع في حجم السكان ، وبنسب لا تختلف كثيرا عن عام ١٩٩٧ ، بسبب الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الوافدة .

أما بالنسبة لمعدل النمو السكاني فكان في قضائي الرمادي والفلوجة، قد سجل المعدل نفسه والبالغ (٣,٨ %) ، لكل منهما ، إلا إن اختلاف حجم السكان بينهما ، يأتي نتيجة الحركة المكانية للسكان ، بسبب عوامل الجذب المكاني ولتركز خدمة التعليم الجامعي في مركز قضاء الرمادي (مركز المحافظة) ، أما باقي الاقضية فقد سجلت معدل نمو بلغ (٣,٧ %) ، باستثناء قضاء حديثة حيث بلغ معدل نموهم السكاني (٣,٦ %) .

جدول (١) تطور حجم السكان ونموهم في محافظة الانبار ، حسب وحداته الإدارية للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٧)

معدل النمو	٢٠٠٧		١٩٩٧		الوحدات الإدارية
	نسبتهم (%)	عدد السكان (نسمة)	نسبتهم (%)	عدد السكان (نسمة)	
٨	٣٥,٦%	٥٢٩٥٩٨	٣٥,٥%	٣٦٣٨٦٥	ق. الفلوجة
٣,٨	٣٦,٤%	٥٤٠٤٧٥	٣٦,٤%	٣٧٢١٥٢	ق. الرمادي
٣,٧	٨,٧%	١٢٩٠٠٣	٨,٦%	٨٨٨٥٢	ق. هيت
٣,٦	٥,٢%	٧٨٦٥٦	٥,٣%	٥٤٨٠٤	ق. حديثة
٣,٧	١,٥%	٢١٨٦٦	١,٥%	١٥١٤٢	ق. عنه
٣,٧	١,٣%	١٨٧٥٥	١,٣%	١٢٩٨٦	ق. راوه
٣,٧	٩,٣%	١٣٧٥٦٧	٩,٣%	٩٥٠٨٧	ق. القائم
٣,٧	٢,٠%	٣٠٠٦٥	٢,١%	٢٠٨٤٨	ق. الرطبة
٣,٧	١٠٠%	١٤٨٥٩٨٥	١٠٠%	١٠٢٣٧٣٦	المجموع

وعلى أساس حساب معدل النمو السكاني يمكن معرفة حجم السكان في المستقبل من خلال الإسقاطات السكانية ، إذ يبين الجدول (٢) ، تطور حجم السكان لمحافظة الانبار للمدة (٢٠٠٧ - ٢٠١٧) ، حيث يتبين بان عدد سكان المحافظة لعام ٢٠١٧ سوف يبلغ (٢,١٣٦,٩٨٣ نسمة) ، ونسبة (٥,٣%) ، من مجموع سكان العراق الذي سوف يبلغ (٣٩٨٩٨٠٢٣٠ نسمة) ، للمدة المذكورة ، إن هذه الزيادة السكانية ستشكل عبئا ديموغرافيا في ظل الظروف والمعطيات الاقتصادية التي تنسم بالركود الاقتصادي ، وستؤدي آثار هذا النمو السكاني على جملة من الإجراءات المعنية لتحقيق مستويات أعلى في نوعية حياة السكان ومستوى رفاهيتهم ، وتؤدي بدورها السلبي على التعليم والصحة والمياه والغذاء والنقل والبيئة ، ما لم يتم وضع خطط إستراتيجية في المستقبل لاستيعاب النمو السكاني ، فضلا عن إجراء التعداد السكاني في موعدة المحدد بعد مرور عشرة سنوات بشكل دوري ، كما كان معمول به سابقا خلال تعدادي (١٩٨٧ - ١٩٩٧)

التركيب السكاني لسكان محافظة الانبار:

إن تركيب السكان له مدلول واسع وتأثير مباشر على النشاط الاقتصادي ، باعتباره عاملا ديموغرافيا متغيرا^(١) . إذ يمكن من خلاله تحديد تأثيرات السكان على مسرح الجغرافية الاقتصادية ، وهو يعني بدراسة خصائص السكان التي يتكون منها المجتمع^(٢) ، وغالبا ما تكون طبيعة البيانات التي يمكن الحصول عليها من التعدادات السكانية تتمثل بالسكان من حيث الجنس والعمر والتركيب الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والثقافي والدين واللغة والقومية^(٣) . كل هذه الخصائص تكسب المجتمع ميزات خاصة ينفرد بها سكان المحافظة قيد البحث ، حيث ينبغي دراستها من اجل الوصول إلى البيانات والفوارق الموجودة بين إقليم وآخر ضمن الدولة الواحدة ، مما تعكسه تلك الفوارق من آثار سلبية وإيجابية تؤثر على قوة الدولة اقتصاديا ، وللوقوف على تحليل تركيب السكان لمحافظة الانبار ودوره في دعم المحافظة اقتصاديا ، ينبغي دراسة التركيب العمري والنوعي والاقتصادي والمهني على النحو الآتي :-

أولاً: التركيب العمري للسكان :-

يعد التركيب العمري للسكان من أهم الخصائص الديموغرافية التي تشير في دلالتها إلى قوة السكان الإنتاجية ومقدار حيويتهم ، وينعكس على حجم الناتج المحلي والدخل القومي^(٤) . وهو وثيق الصلة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لان دراسة عمر السكان يعتبر الأساس في رسم الدولة لخططها التنموية على أسس علمية مدروسة لتحديد الملامح المهمة للهرم السكاني ، وما إذا كان المجتمع فتيا ، وهم الذين في الغالب ما تكون أعمارهم بين (١٥ - ٤٥ سنة)^(٥) . والذين تقع عليهم إغالة الأطفال وكبار السن ، وعلى هذا الأساس ينقسم المجتمع السكاني لمحافظة الانبار إلى ثلاث فئات عمرية ، جدول (٣) وشكل (٢) ، وهي :-

١ : فئة صغار السن (٠ - ١٤ سنة) :-

وهم الفئة العمرية الذين يمثلون قاعدة الهرم السكاني والذين تنحصر أعمارهم بين اليوم الأول لولادتهم وصولا إلى سن (١٤ سنة) ، وهذه الفئة غالبا ما تكون غير منتجة وتتأثر بعوامل الولادات والوفيات^(٦) . وحيث بلغت نسبتها (٤٨,٥%) ، من مجموع سكان المحافظة ، كان نصيب الذكور (٢٤,٦%) ، والإناث (٢٣,٩%) و حسب تعداد عام (١٩٩٧) ، في حين بلغ نسبة مجموع الإناث والذكور (٤٤,١%) من مجموع سكان المحافظة ، إذ يشكل الذكور نسبة (٢٢,٦%) ، والإناث (٢١,٥%) ، وذلك حسب تقديرات السكان لعام (٢٠٠٧) ، ومن خلال ذلك سجل الفارق بالنقصان لنسبتيهما للمدة بين (١٩٩٧ - ٢٠٠٧) ، بحدود (٤,٤%) ، وتعود الأسباب في تراجع نسبة فئة صغار السن إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي

مر بها العراق خلال حقبة التسعينات ، فضلا عن الحرب التي شنتها القوات الأمريكية ومن حالفها على العراق و مما أدى إلى تناقص فئة الذكور فضلا عن عامل حركة هجرة السكان .

٢ :- فئة متوسطي السن (البالغين) (١٥ - ٦٤ سنة) :

تشمل هذه الفئة العمرية السكان العاملين في مختلف النشاطات الاقتصادية ، والذين يطلق عليهم المصطلح القوة العاملة (man power lobourtion) ^(٧) . أو التي تعرف بالنشيطين اقتصاديا ، فهم يمثلون الفئة العاملة والمنتجة في الوقت نفسه ، وتقع عليهم أعباء إعالة فئة صغار السن (٠ - ١٤ سنة) ، وفئة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) ، فضلا عن إن هذه الفئة ، تعد العنصر الأساس في تحقيق التقدم والتطور الإنساني في نمو المجتمع من خلال الزيادة الطبيعية ، إذ بلغت نسبتهم (٤٨,٤ %) ، من إجمالي سكان المحافظة ، تشكل الذكور (٢٤,١ %) ، والإناث (٢٤,٣ %) ، وذلك حسب التعداد العام للسكان عام ١٩٩٧ ، في حين بلغت النسبة (٥٣,١ %) ، من إجمالي سكان المحافظة حسب تقديرات السكان لعام (٢٠٠٧) ، كان من نصيب الذكور منها (٢٦,٤ %) والإناث (٢٦,٧ %) و من مجموع سكان محافظة الانبار.

٣ :- فئة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) :-

تمثل هذه الفئة العمرية قمة الهرم السكاني ، حيث تكون نسبتهم قليلة في اغلب الأحيان ، ويعد دليلا على عدم الاهتمام من قبل المؤسسات الاجتماعية ، حيث تفتقر منطقة البحث إلى دور رعاية المسنين بسبب الأوضاع الاجتماعية ، وتمتاز هذه الفئة بتفوق أعداد الإناث على الذكور ، إذ بلغ مجموعهم (٣٠١٩٦ نسمة) ، مشكلين (٢,٩ %) ، منها (١,٣ %) للذكور و (١,٦ %) ، للإناث من مجموع سكان المحافظة لعام ١٩٩٧ ، في حين بلغ مجموعهم (٤٠٤٥٧ نسمة) ، بنسبة (٢,٧ %) منها (١,٢ %) للذكور و (١,٥ %) ، للإناث حسب تقديرات السكان لعام (٢٠٠٧) ، فبالرغم من قلة أعدادهم ، إلا إن لهم تأثير مباشر من خلال الإدلاء بأصواتهم الانتخابية .

جدول (٣) توزيع سكان محافظة الانبار ، حسب الفئات العمرية للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٧)

الفئات العمرية	١٩٩٧				٢٠٠٧			
	ذكور	(%)	إناث	(%)	ذكور	(%)	إناث	(%)
٠ - ٤	٩٥٧٣٥	٩,٤	٩٤٩٥١	٩,٢	١٣١٢٧٣	٨,٨	١٢٤٧٦٤	٨,٤
٥ - ٩	٨٥٤٨٧	٨,٣	٨٢٠٦٢	٨,٠	١١٠٩٦٥	٧,٥	١٠٥٢٢٥	٧,٠
١٠ - ١٤	٧٠٨٥٧	٧,٠	٦٧٦٥٨	٦,٦	٩٣٣٣١	٦,٣	٩٠٠٩١	٦,١
المجموع	٢٥٢٠٧٩	٢٤,٦	٢٤٤٦٧١	٢٣,٩	٣٣٥٥٦٩	٢٢,٦	٣٢٠٠٨٠	٢١,٥
١٥ - ١٩	٦٠٦٤٦	٦,٠	٥٨٢٣٧	٥,٦	٨٢٢٨٩	٥,٥	٧٩٤٥٤	٥,٣
٢٠ - ٢٤	٤٧٣٨٨	٤,٦	٤٨٧٧٧	٤,٥	٦٩٦٤٦	٧,٤	٦٧٥١٥	٤,٥
٢٥ - ٢٩	٣٩٧٠١	٤,٠	٣٨٨٢٦	٣,٧	٥٨٥٩٥	٤,٠	٥٧٤٧٣	٤,٠
٣٠ - ٣٤	٢٨٥٩٧	٣,٠	٢٩٨٨٨	٢,٩	٤٨٣٦٧	٣,٣	٤٨٣٠٥	٣,٢
٣٥ - ٣٩	١٦٠٧٨	١,٦	٢٠٢٦٣	١,٩	٣٩٠٧٦	٢,٦	٣٩٩٤٨	٢,٧
٤٠ - ٤٤	١٩١٩٦	٢,٠	١٩٢٠٥	١,٨	٢٩٨٤٤	٢,٠	٣١٨٣٥	٢,١
٤٥ - ٤٩	١٢٤٢٨	١,٢	١٢٤٦٣	١,٢	٢٣٤٦٧	١,٦	٢٥٥٨٥	١,٧
٥٠ - ٥٤	١٠٥٥٥	١,٠	٩٥٧١	٠,٩	١٧٨٧٨	١,٢	١٩٨٢٠	١,٣
٥٥ - ٥٩	٧٧٤١	٠,٧	٦٩٦٣	٠,٦	١٣٧٦٧	٠,٩	١٥٣٥٩	١,٠
٦٠ - ٦٤	٤٨٤٢	٠,٤	٥٤٢٥	٠,٥	١٠٣١٥	٠,٦	١١٣٤١	٠,٧
المجموع	٢٤٧١٧٢	٢٤,١	٢٤٩٦١٨	٢٤,٣	٣٩٣٢٤٤	٢٦,٤	٣٩٦٦٣٥	٢٦,٧
٦٥ - ٦٩	٥١٠٦	٠,٤	٥٤٥٢	٠,٥	٧٣١٣	٠,٤	٨٢٧٠	٠,٥

٧٠ - ٧٤	٣٠٧٣	٠,٣	٤٢٩٠	٠,٤	٤٦٨٧	٠,٣	٥٥٩٣	٠,٣
٧٥ - ٧٩	٢١٠٠	٠,٢	٢٧٣٥	٠,٣	٢٨٥٢	٠,١	٣٦٢٠	٠,٢
٨٠ فأكثر	٣٣٠٧	٠,٣	٤١٣٣	٠,٤	٣٦٠٥	٠,٢	٤٥١٧	٠,٣
المجموع الفئة	١٣٥٨٦	١,٣	١٦٦١٠	١,٦	١٨٤٥٧	١,٢	٢٢٠٠٠	١,٥
المجموع al	٥١٢٨٣٧	٥٠,١	٥١٠٨٩٩	٤٩,٩	٧٤٧٢٧٠	٥٠,٣	٧٣٨٧١٥	٤٩,٧
مجموع سك المحافظة	١٠٢٣٧٣٦		١٤٨٥٩٨٥					

المصدر: ١- جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام للسكان ١٩٩٧ ، لمحافظة الانبار ، ص ٧٥ .

٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧ جدول (١١) ، ص ٢٣ .

وعند النظر إلى الشكل (٣) ، (٤) ، الذي يمثل الهرم السكاني لسكان محافظة الانبار للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٧) ، نلاحظ ما يأتي :-

- أ- في عام ١٩٩٧ نلاحظ بان قاعدة الهرم السكاني عريضة ، مما يدل على إن المجتمع فتي شاب .
- ب- يدل عرض قاعدة الهرم السكاني ، على إن نسبة إعالة فئة الأطفال (٠ - ١٤) ، مرتفعة كثيرا .
- ت- إن ارتفاع شكل الهرم السكاني تدريجيا ، يدل على إن معدل المواليد أعلى من معدل الوفيات .
- ث- ظهر في شكل الهرم السكاني تفسيرا واضحا في الفئة العمرية (٣٥ - ٣٩ سنة) ، مما يدل ذلك على وجود حركة هجرة سكانية مغادرة من محافظة الانبار ، نتيجة للظروف الصعبة الاقتصادية والاجتماعية .
- ج- أما بالنسبة للهرم السكاني في الشكل الثاني فيدل على انتظام ارتفاعه بالتدرج على عدم تأثر نمو السكان بحركة الهجرة المغادرة ، وإنما بحركة الهجرة الوافدة إلى محافظة الانبار ، نتيجة للاستقرار الأمني النسبي ، فضلا إلى العامل الاجتماعي .

نسبة الإعالة :-

تشمل نسبة السكان غير القادرين على العمل دون سن (١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة) ، على السكان الذين هم في سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة) ، مضروبا في مئة . وعلى افتراض تساوي الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع سكاني ، فإن ارتفاع نسبة السكان المنتجين فيه ، يعد أفضل اقتصاديا من المجتمع الذي تقل نسبتهم فيه ، ولقياس نسبة الإعالة العمرية ، لها إبعاد اقتصادية مهمة ، إذ تكشف لنا إمكانية تحمل السكان المنتجين أعباء إعالة السكان الباقين من الفئتين الصغار دون السن (١٥) ، وكبار السن (أكثر من ٦٥ سنة) ، الذين هم خارج قوة العمل لتكون مؤشرا في دراسة تحليل قوة السكان اقتصاديا . ولقياس نسبة الإعالة لمحافظة الانبار، تم احتسابها اعتمادا على جدول (٣) وتم استخراج نسبة الإعالة وفق الصيغة الآتية :-

$$٣٠١٩٦ + ٤٩٦٧٥٠$$

$$\text{نسبة الإعالة لعام ١٩٩٧} = \frac{٣٠١٩٦ + ٤٩٦٧٥٠}{٤٩٦٧٩٠} \times ١٠٠ = ١٠٦ \text{ نسمة}$$

$$٤٩٦٧٩٠$$

$$٤٠٤٥٧ + ٦٥٥٦٤٩$$

٨٧٩٨٧٩

ومن خلال تطبيق المعادلة الخاصة بنسبة الإعاقة ، يتبين بان كل مئة شخص من الذين في سن العمل يعملون (١٠٦ نسمة) ، من الذين هم خارج سن العمل ، وذلك حسب تعداد ١٩٩٧ ، في حين حسب تقديرات السكان لعام ٢٠٠٧ ، بلغت نسبة الإعاقة نحو (٨٨ نسمة) .

ثانياً التركيب النوعي للسكان محافظة الانبار :-

ينقسم السكان بطبيعة الحال إلى قسمين (male) ، وإناث (femal) ، ويعبر عن نسبة النوع (six ratio) ، بعدد الذكور لكل مئة من الإناث ^(٨) . حيث تعمل الظواهر الديموغرافية على خلق فروق بين معدل الذكور والإناث ، وتشير طبيعة نسبة النوع التي تؤثر بشكل مباشر على الأنشطة الاقتصادية في أي مجتمع سكاني ^(٩) . ففي الظروف الاعتيادية يتفوق عدد الذكور على الإناث بمعدل بلغ (٤-٥ %) ، غير إن وفيات الإناث اقل منها في الذكور ، أما في الظروف الغير الاعتيادية والمتمثلة بالحرب وحركة الهجرة ، فان الهيكل النوعي للسكان يختل ليصبح لصالح الإناث ، وذلك لان في حالة الحرب وحركة الهجرة ، غالباً ما يشغلان الذكور دون الإناث ^(١٠) . مما يؤدي في قلة في نسبة النوع في عموم سكان محافظة الانبار ، ومن معطيات جدول (٤) وشكل (٥) ، يتضح ان نسبة النوع تتباين حسب وحداتها الإدارية (الاقضية) ، إذ بلغت نسبة النوع في المحافظة (١٠٠,٣ %) ، وكان هناك تباين على مستوى الاقضية ، حيث بلغ اعلى نسبة للنوع في قضاء الرطبة (١٠٣ %) ، حسب تعداد ١٩٩٧ .

جدول (٤)

يوضح نسبة النوع لسكان محافظة الانبار ، حسب وحداتها الادارية للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٧)

الوحدات الإدارية	١٩٩٧				٢٠٠٧			
	ذكور	إناث	المجموع	نسبة النوع	ذكور	إناث	المجموع	نسبة النوع
ق. الفلوجه	١٨٠٧٤٢	١٨٣١٢٣	٣٦٣٨٦٥	٩٩%	٢٦٤٢٢٤	٢٦٥٣٧٤	٥٢٩٥٩٨	١٠٢%
ق. الرمادي	١٨٧٠٤٠	١٨٥١١٢	٣٧٢١٥٢	١٠١%	٢٧٢٧١٣	٢٦٧٧٦٢	٥٤٠٤٧٥	١٠٢%
ق. هيت	٤٤٦٧٥	٤٤١٧٧	٨٨٨٥٢	١٠١%	٦٥١١٥	٦٣٨٨٨	١٢٩٠٠٣	١٠٢%
ق. حديثة	٢٧٦٥٧	٢٧١٤٧	٥٤٨٠٤	١٠٢%	٣٩٧٦٧	٣٨٨٨٩	٧٨٦٥٦	١٠٢%
ق. عنه	٧٦٣٥	٧٥٠٥	١٥١٤٢	١٠٢%	١١٠٥٩	١٠٨٠٧	٢١٨٦٦	١٠٢%
ق. راوه	٦٥٦٨	٦٤١٨	١٢٩٨٦	١٠٢%	٩٥١٣	٩٢٤٢	١٨٧٥٥	١٠٢%
ق. القانم	٤٧٩٦٤	٤٧١٢٣	٩٥٠٨٧	١٠٢%	٦٩٦١٧	٦٧٩٥٠	١٣٧٥٦٧	١٠٣%
ق. الرطبة	١٠٥٥٦	١٠٢٩٢	٢٠٨٤٨	١٠٣%	١٥٢٦٢	١٤٨٠٣	٣٠٠٦٥	١٠٢%
مجموع المحافظة	٥١٢٨٣٧	٥١٠٨٩٩	١٠٢٣٧٣٦	١٠٠,٣%	٧٤٧٢٧٠	٧٣٨٧١٥	١٤٨٥٩٨٥	١٠٢%

المصدر :١- جمهورية العراق هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام للسكان ١٩٩٧ ، لمحافظة الانبار ، ص ٧٦ .

٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧ جدول (٢٦) ، ص ٣٨ .

*تم التعامل مع ناحية راوه كقضاء ، على ضوء اعتبار راوه قضاء وفق عام ٢٠٠٧ وذلك من اجل توحيد البيانات السكانية ، وعلية ضمت محافظة الانبار (ثمانية أقضية) لعامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ .

واقل نسبة للنوع في قضاء الفلوجه (٩٩%) ، السبب يعود الى عامل حركة هجرة السكان ، كما إن انخفاض نسبة النوع له آثار سلبية من الناحية الاقتصادية خاصة وان الأيدي العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية تعتمد على العمالة الذكورية بشكل خاص .

أما في تقديرات السكان لعام (٢٠٠٧) ، نجد بقي قضاء الرطبة بالمرتبة الأولى من حيث نسبة النوع البالغة (١٠٣%) ، كذلك قضاء الفلوجة الذي ظل بالمرتبة الأخيرة ، إذ بلغت نسبة النوع فيه ، (٩٩%) ، وتتأثر عادة نسبة النوع بالمجتمعات السكانية ، سواء أكانت زيادة أم نقصان بمجموعة من العوامل منها ما يأتي :-

- أ- حركة الهجرة الوافدة والمغادرة لكلا الذكور والإناث ، حيث تعمل حركة الهجرة الوافدة على زيادة النوع وبالعكس تؤدي حركة الهجرة المغادرة إلى قلتها .
 - ب- تباين معدل الوفيات لكلا النوعين من الجنس الذكور والإناث ، وحسب الظروف التي يمر بها المجتمع السكاني ، فعلى سبيل المثال تؤدي الحروب إلى زيادة وفيات الذكور دون الإناث ، فضلا عن الحوادث المرورية وكذلك الأمراض والأوبئة وغيرها .
 - ت- الأخطاء البيانية للتعداد العام للسكان ^(١١) . حيث إن بعض السكان لا يعطون معلومات صحيحة عن عدد الذكور خوفا من انخراط أبنائهم في الخدمة العسكرية الإلزامية التي كانت في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي للعراق معمول بها .
- ومما تقدم يتضح بان زيادة النوع في المجتمع السكاني يعد عاملا أساسيا في دعم قوة الدولة اقتصاديا وعسكريا .

ثالثا : التركيب الاقتصادي :-

إن دراسة التركيب الاقتصادي للسكان ، يهدف إلى معرفة السكان النشطين اقتصاديا وغير النشطين اقتصاديا والقوى العاملة ، الذي يعد أساسا لوضع خطط المستقبل سواء في مشروعات التنمية الاقتصادية ، أم في مجال الخدمة الاجتماعية ^(١٢) . كما يعد السكان النشطين اقتصاديا القوى العاملة لأي مجتمع سكاني ، ويندرج في إطار القوى البشرية للسكان الذين تجاوزوا عمرا محددًا ، بحيث يمكن أن تستغل قوتهم البدنية والفعالية في العمل والإنتاج وتتراوح أعمارهم بين (١٥ - ٦٥ سنة) ، من الجدول (٥) ، نلاحظ أن عدد السكان النشطين اقتصاديا في محافظة الانبار ، بلغ (٢٣٩١٠٨ نسمة) ، وهم يشكلوا نسبة (٢٣,٣%) من إجمالي سكان المحافظة البالغ ١٠٢٣٧٣٦ نسمة ، حيث إن إجمالي الذكور بالنسبة للسكان الحضر والريف بلغ (٢٢٠١٩٩ نسمة) ، ونسبة (٢١%) ، من إجمالي عدد سكان المحافظة لعام ١٩٩٧ ، في حين بلغ عدد الإناث (١٨٩٠٩ نسمة) ، ونسبة (١٨%) من إجمالي سكان المحافظة .

كما تتباين أيضا نسبة السكان النشطين اقتصاديا فيما بين الحضر والريف ، فمن الجدول نفسه (٥) والشكل (٦) ، نلاحظ ارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصاديا والتي بلغت (٥١%) بالنسبة للسكان الحضر ، بينما في الريف بلغت (٤٩%) ، من إجمالي عدد السكان النشطين اقتصاديا ، أما بالنسبة للسكان الغير نشطين ، فقد بلغ مجموعهم (٥٢٠٢٣٤ نسمة) ، مشكلين نسبة (٥٠,٨%) من إجمالي عدد سكان محافظة الانبار ، وبناء على ما تقدم يمكن أن نستخرج معدل الإعالة الاقتصادية للسكان وفق المعادلة الآتية :

$$\text{معدل الإعالة الاقتصادية} = \frac{\text{مجموع السكان غير النشطين اقتصاديا (سبع سنوات فأكثر)}}{\text{مجموع السكان النشطين اقتصاديا (سبع سنوات فأكثر)}} \times 100$$

$$= \frac{520234}{239108} \times 100 = 217 \text{ نسمة}$$

بمعنى إن كل مئة من السكان النشطين اقتصاديا يعيلون (٢١٧ شخصا) ، من السكان غير النشطين اقتصاديا ، ويعد هذا المعدل كبيرا نسبيا وله لثار سلبية على قوة العمل داخل محافظة الانبار ، وبما إن المرأة تمثل نصف المجتمع السكاني ، فإن انخراطها في إطار العمل ، الذي يعد مساهمة فعالة في داخل المجتمع

السكاني لمنطقة البحث ، وهي نسبة لمساهمة المرأة ضعيفة جدا ، ففي حالة استغلال الأيدي العاملة الأنثوية في الأعمال الإدارية والوظائف الخدمية سيؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي بشكل عام ^(١٤) .

جدول (٥) توزيع السكان في سن (٧ سنوات فأكثر) ، حسب الفئات العمرية والجنس والنشطين اقتصاديا والبيئة في محافظة الانبار لعام ١٩٩٧

البيئة	الفئات العمرية (سنة) / الجنس	السكان النشطين اقتصاديا (نسمة)	(%) من مجم النشطين	نسبتهم من س المحافظة	السكان غير النش اقتصاديا	(%) من مجم غير النشطين	نسبتهم من س المحافظة
حضر	١٤ - ٧	٥٥٩٧	٢,٣	٠,٥	١١٦٨١٣	٢٢,٤	١١,٤
	١٥ - ٦٤	١١٢٨٢٦	٢٧,٢	١٠,٥	١٥٧٥٩١	٣٠,٢	١٥,٤
	٦٥ فأكثر	٢٧٠٦	١,١	٠,٣	١٢٧٠٩	٢,٤	١,٢
	غير مبين	٩١	٠,٣	٠,١	١٤٣	٠,٢	٠,١
	المجموع	١٢١٢٢٠	٥٠,٧	-	٢٨٧٢٥٦	٥٥,٢	٢٨,٠
	ذكور	١١٢١٣٧	٤٦,٨	١٠,٩	٩٤١٩٥	١٨,١	٩,٢
	إناث	٩٠٨٣	٣,٨	٠,٩	١٩٣١٦١	٣٧,١	١٨,٨
	المجموع	١٢١٢٢٠	٥٠,٧	١١,٨	٢٨٧٢٥٦	٥٥,٢	٢٨,٠
	١٤ - ٧	١٣٩٩٩	٥,٨	١,٤	٩٧٠٣٤	١٨,٦	٩,٤
	١٥ - ٦٤	٩٩٥٣٢	٤١,٦	٩,٧	١٢٥٨٨٧	٢٤,٢	١٢,٣
ريف	٦٥ فأكثر	٤٢٤٤	١,٨	٠,٤	٩٩٠٤	٤,٢	٠,٩
	غير مبين	١١٣	٠,٤	٠,١	١٥٣	٠,٣	٠,١
	المجموع	١١٧٨٨٨	٤٩,٣	-	٢٧٨٢٥٦	٥٥,٢	٢٢,٧
	ذكور	١٠٨٠٦٢	٤٥,١	١٠,٥	٦٥٠١٩	١٢,٤	٦,٣
	إناث	٩٨٢٦	٤,١	٠,١	١٦٧٩٥٩	٣٢,٣	١٦,٤
	المجموع	١١٧٨٨٨	٤٩,٣	١١,٥	٢٣٢٩٧٨	٤٤,٨	٢٢,٧
	المجموع الكلي للمحافظة	٢٣٩١٠٨	%١٠٠	٢٣,٣	٥٢٠٢٣٤	%١٠٠	٥٠,٨

المصدر : جمهوري العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام للسكان ١٩٩٨ ، لمحافظة الانبار ، ١٩٩٨ ، جدول (٢٢) ، ص ١٢١ .

التركيب المهني لسكان محافظة الانبار :-

يعد موضوع توزيع السكان عبر المسرح الجغرافي سواء على مستوى الدولة أو أقاليمها ، أو حسب الدولة ووحداتها الإدارية ، على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على معالم الانتشار السكاني ومدى التجانس والتباين في توزيع السكان هذا من جهة ومن جهة أخرى ضرورة معرفة القوى العاملة حسب الدولة ووحداتها الإدارية ، لتوطين مختلف المشاريع الإنمائية والخدمية واستصلاح المجال الذي يشكل احد جوانب الضعف في انتشار السكان على اعتبار ، ان السكان احد العناصر الأساسية الداخلة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية ، وتعرف القوى العاملة البشرية ، على انها جزء من السكان يمكن استغلاله في النشاط الاقتصادي ^(١٥) .

أما النشاط الاقتصادي فهو المجال الذي يمارس فيه الفرد عملة ، كذلك تزاوله المنشآت حيث يعمل الفرد ^(١٦) . ومما لاشك فيه ان القوى العاملة تمثل احد العناصر المهمة في تقدير الوزن الاقتصادي للدولة ، ونلاحظ من معطيات الجدول (٦) ، ان النشاط الاقتصادي ينقسم عادة إلى ثلاثة قطاعات رئيسية ، إذ يتوزع جزء من سكان المحافظة على تلك القطاعات بنسب مختلفة .

فمن خلال الجدول (٦) والشكل (٧) ، نلاحظ ان عدد العاملين في قطاع الزراعة والذي يمثل العاملين بالزراعة والصيد وهي الحرفة الأساسية التي يزاولها سكان محافظة الانبار ، اذ بلغ عددهم (٦٢٢٣٩ نسمة)

، وشكلوا نسبة (٢٦%) ، من مجموع القوى العاملة في محافظة الانبار ، البالغة (٢٣٩١٠٨ نسمة) ، وبنسبة (١,٣%) من مجموع القوى العاملة في العراق والبالغ عددهم (٤,٨٦٢٠٩٤ نسمة) حسب تعداد ١٩٩٧ ، وفي تلك المدة شجعت الحكومة العراقية آنذاك السكان على تكثيف الجهود لاستغلال الأراضي الزراعية من خلال تقديم المنح والقروض المالية وتوفير الأسمدة والبذور وغيرها .

أما القطاع الصناعي الذي يشمل العاملين في التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية والغاز والكهرباء وخدمات الماء ، فضلا عن التشييد والبناء ، حيث بلغ مجموعهم (٢٤٦٣٧ نسمة) ، وشكلوا نسبة (١,٢%) من مجموع القوى العاملة في منطقة الدراسة ، في حين بلغت نسبتهم (٠,٥%) من إجمالي القوى العاملة في العراق عام ١٩٩٧ ، ويعود قلة العاملين في الصناعة إلى سياسة الدولة آنذاك ، رغم الدعم المادي لهذا القطاع ، إلا إن إعداد الكوادر المؤهلة للعمل في الصناعة ، تعد قليلة نسبيا ، حيث إن اغلب العاملين في هذا القطاع هم من غير المؤهلين علميا ، لذا فإن أجرة العامل تكون قليلة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية ، فضلا عن قلة استخدام التكنولوجيا المعلومات في إدارة المصانع التي تعيق عملية التطور الصناعي ، ففي المدة نفسها أهملت الحكومة الجانب الصناعي بسبب توقف استيراد المواد الأولية ، عدا الصناعات التي تكون موادها الأولية محلية ، حيث انصب اهتمام الحكومة على الجانب الزراعي لسد حاجة السكان من الغذاء .

جدول (٦)

توزيع القوى العاملة لسكان محافظة الانبار (نسمة) على الأنشطة الاقتصادية لعام ١٩٩٧

القطاع	النشاط الاقتصادي	عدد العاملين (نسمة)	نسبتهم من القوى العاملة في المحافظة (%)	نسبتهم من القوى العاملة في العراق (%)
الزراعة	الزراعة والصيد	٦٢٢٣٩	٢٦	١,٣
المجموع	المجموع	٦٢٢٣٩	%٢٦	١,٣
الصناعي	التعدين والمحاجر	٢٧٨١	١,٢	٠,٥
	الصناعة التحويلية	٨٢١٠	٣,٤	٠,١
	الكهرباء والغاز والماء	١٠٩٧	٠,٤	٠,٠٢
	التشييد والبناء	١٢٥٤٩	٥,٢	٠,٢
	المجموع	٢٤٦٣٧	%١٠,٢	٠,٥
التجاري	تجارة الجملة والمفرد والمط والفنادق	٣٣٤٤٤	١٣,٩	٠,٧
	النقل والمواصلات والتخزين	١٧٣٠٤	٧,٢	٠,٣
	التحويل والتأمين والعقارات	٧٤٦	٠,٣	٠,٠١
	خدمات المجتمع	٦٠٨٩٠	٢٥,٥	٢,١
	المجموع	١١٢٣٨٤	%٤٧	٣,١
	غير مبين	٤٣٥	٠,٣	٠,٠١
	العاطلين الذين لم يسبق لهم	٣٩٤١٣	١٦,٥	٠,٨
	المجموع الكلي	٢٣٩١٠٨	%١٠٠	٥,٥

المصدر : جمهوري العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام للسكان ، محافظة الانبار ، ١٩٩٧ ، لمحافظة الانبار ، ١٩٩٨ ، جدول ، ص ١٣٩ .

أم القطاع الآخر المتمثل بالقطاع التجاري الذي يشمل تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق ، والنقل والمواصلات والتخزين وخدمات التمويل والعقارات ، فضلا عن خدمات المجتمع الأخرى ، اذ بلغ مجموع العاملين (١١٢٣٨٤) نسمة و شكلوا (٤٧%) من مجموع القوى العاملة في محافظة الانبار ، في حين شكلوا (٣,١%) من إجمالي القوى العاملة في العراق ، ويعود السبب في ارتفاع نسبة العاملين في هذا النشاط الاقتصادي إلى مشاركة القطاع الخاص والمختلط لاستثمار الخدمات في المحافظة حيث إن اغلب سكان المحافظة يزاولون أعمال التجارة وذلك لان محافظة الانبار تعد من المحافظات الحدودية التي تشترك بالحدود مع ثلاث دول عربية من جهة الغرب فضلا عن أن المردود الاقتصادي للقطاع التجاري أعلى نسبيا من باقي القطاعات الاقتصادية .

بناءً على ما تقدم نجد أن طابع السياسة الاقتصادية يغلب عليه نمط الاستهلاك أكثر من نمط الإنتاج والاعتماد على الاستيراد لسد الاحتياجات المحلية وهو تكريس لإحدى السمات السلبية في السياسة الاقتصادية^(١٧) ، التي احتل فيها القطاع العام الأهمية الأساس في عملية التنمية الاقتصادية المنشودة وفق الاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة العراقية آنذاك والتي أثبتت انخفاض الكفاءة الإنتاجية لقطاعات الأنشطة الاقتصادية^(١٨) .

كما يمكن توزيع القوى العاملة البشرية في محافظة الانبار حسب وحداتها الإدارية (الاقضية) ليكشف لنا مدى مساهمة أي من الوحدات الإدارية في ضمنها القوى العاملة أكثر من غيرها من الوحدات الإدارية الأخرى وبيان أسباب ذلك ، فمن خلال ملاحظة الجدول (٧) والشكل (٨) ، يتضح أن قضاء الفلوجة استحوذ على المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين فيه ، وبمختلف القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات ، إذ بلغ مجموعهم (٧٤٢٦٥) نسمة وبنسبة (٣١%) من إجمالي القوى العاملة في محافظة الانبار ، بينما جاء قضاء الرمادي بالمرتبة الثانية اذ بلغ عدد العاملين (٧٠٣٤٤) نسمة و شكلوا نسبة (٢٩,٤%) من مجموع عدد العاملين في المحافظة ، ثم يأتي قضاء القائم بالمرتبة الثالثة حيث بلغ عدد العاملين فيه (١٨٧١١) نسمة وبنسبة (٧,٨%) من إجمالي القوى العاملة ، يليه قضاء هيت بالمرتبة الرابعة بعدد العاملين البالغ (١٦٣١٦) نسمة ليشكلوا نسبة (٦,٨%) من إجمالي القوى العاملة في المحافظة . ثم جاء قضاء حديثة بالمرتبة الخامسة بعدد العاملين البالغ (٩٠٠٢) نسمة ، وبنسبة (٤%) و ثم جاء كل من أقضية الرطبة وعنه و راوه بالمرتبة الأخيرة ، حيث بلغت بنسبة العاملين (١,٧ و ١,٣ و ١%) ، على التوالي ، وذلك حسب تعداد عام ١٩٩٧ ، إذ يتزايد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الفئات العمرية التي تدرج تحت تصنيف فئة الشباب ، حيث تكون الطاقة المهدرة من عنصر العمل أكثر كفاءة قدرة على العمل ، في حين إن البطالة لهذه الفئة العمرية (الوسيطه) ، يخلق حالة العنف والجريمة بحكم الخبرة الحياتية المحددة والإحباط الذي تولده حالة التعطل التي تصدم كل طموحات التحقق للشباب^(١٩) .

جدول (٧)

يوضح توزيع عدد العاملين بالأنشطة الاقتصادية في محافظة الانبار بحسب الوحدات الإدارية (الاقضية) لعام ١٩٩٧

الوحدات الإدارية	عدد العاملين قطاع الزراعة (نسمة)	عدد العاملين قطاع الصنا (نسمة)	عدد العاملين قطاع الخدم (نسمة)	مجموع العا (%)
ق. الفلوجة	٢٦٨٣٨	٧٦٨٢	٣٩٧٤٥	٧٤٢٦٥
ق. الرمادي	١٧٥٧١	٩١٣٥	٤٣٦٠٥	٧٠٣٤٤
ق. هيت	٤٥٦٤	٢٣٥٦	٩٣٩٦	١٦٣١٦
ق. حديثة	١٤٧١	١٢٢٩	٦٣٠٢	٩٠٠٢

ق. عنه	١١٦٤	٢٩٤	١٧٩٧	٣٢٥٥	١,٤
ق. راوه	١٧٩٧	١٩١	١٢٤٣	٣٢٣٠	١,٣
ق. القانم	٧٢٩٤	٣٣٦١	٨٠٥٦	١٨٧١١	٧,٨
ق. الرطبة	١٥٤١	٣٥٦	٢٢٤٠	٤١٣٧	١,٧
غير مبين	---	---	---	٤٣٥	٠,٢
عاطلون لم لهم العمل	---	---	---	٣٩٤١٣	١٦,٤
مجموع المحافظة	٦٢٢٣٩	٢٤٦٣٧	١١٢٣٨٤	٢٣٩١٠٨	%١٠٠

المصدر :- جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، مديرية الإحصاء المركزي ، نتائج التعداد العام للسكان ١٩٩٧ ، لمحافظة الانبار ١٩٩٨ ، جدول (٣٤) ص ١٣٩ .
(*) تم اعتبار قضاء لتوحيد البيانات حسب الاقضية .

إذ يبلغ عدد العاطلين عن العمل (٣٩٤١٣ نسمة) ، بنسبة (١٦,٤%) ، من إجمالي القوى العاملة في محافظة الانبار ، هم مؤهلين وقادون على العمل ، ولم يجدوا فرصة العمل في المحافظة ، مما يعني إن هؤلاء العاطلين يشكلون عبء وعالة على أسرهم ، وبالتالي شيوع الاضطرابات الأسرية والصراعات على الميراث ، والتزايد في مستوى العنف والجريمة وهم في سن الشباب ، بينما تبلغ نسبة عمالة الأطفال من الذين تتراوح أعمارهم (٧ - ١٤ سنة) ، ومشكلين نسبة (٢,٣%) ، إذ يجري تشغيلهم وفق شروط مجحفة وبأجور زهيدة جدا ، فازدادت بينهم حالات الجنوح وممارسة التسول ، بما يتنافى واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (٣٨) لعام ١٩٧٣ ، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٨٢) ، لعام ١٩٩٨ ، للقضاء على عمالة الأطفال ، وهذه الظاهرة تنتشر في مركز محافظة الانبار بشكل ملحوظ ، حيث تؤدي إلى تولد الخوف والانطواء العام ، ونمو مشاعر النقص عند الأطفال ، وعليه أسهم الاحتلال الأمريكي وتسلط العقليّة العنصرية في مضاعفة هذه الظاهرة الغير حضارية ، كما إن البعد الجغرافي والديموغرافي لقضاء الفلوجة قد أسهما بشكل فاعل في ارتفاع نسبة عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، إذ أن العوامل الجغرافية الطبيعية لقضاء الفلوجة المتمثلة بشكل خاص بالموقع الجغرافي القريب إداريا من موقع العاصمة (بغداد) ، السوق الاستهلاكي الأكبر من جهة الشرق ، ومركز المحافظة موضوع البحث (السوق الاستهلاكي الأصغر) ، من جهة الغرب ، قد خلق عاملا مؤثرا لجذب الأنشطة الاقتصادية إليه ، فضلا عن عوامل التربة والمورد المائي وطرق النقل ، إذ يقع القضاء عند مفترق الطرق الداخلية والدولية ، وإن كل تلك العوامل أسهمت بشكل فاعل من حيث التركيز السكاني المتمثل بالكثافة السكانية العالية ، والأنشطة الاقتصادية ، (زراعة، صناعة، تجارة) ، كلها تفاعلت فيما بينها لتوجد منطقة التركيز السكاني .

أما فيما يخص توزيع السكان حسب المهنة ، إذ تعبر المهنة عن طبيعة العمل الذي يؤديه الفرد في مجالات الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، فعلى حد قول الاقتصادي كينز (بأن الطلب على ((المهنة)) هو طلب من أجل إنتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها^(٢٠) . لذا يصنف السكان الداخلين في قوة العمل على أساس المهنة أو نوع الحرفة التي يمارسها ، يمكن تقسيم العاملين حسب المهن وفقا لمجموعات المهن التالية :

- ١- الاختصاصيون والفنيون ومن يرتبط بهم .
- ٢- التشريعيون والرؤساء والإداريون والمدراء .
- ٣- الموظفون والتنفيذيون والكتبة ومن يرتبط بهم .
- ٤- العاملون في البيع .
- ٥- العاملون في الخدمات .
- ٦- العاملون في الزراعة والغابات وتربية الحيوان والقتص والصيد .
- ٧- العاملون في الإنتاج ومن يرتبط بهم ومشغلو معدات النقل والشغيلة .

من خلال تلك التقسيمات يظهر الجدول (٨) ، نتائج الهيكل المهني الموزعة على القوى العاملة في محافظة الانبار لعام ١٩٩٧ ، وفق الآتي :-

أ- احتلت المهنة (٦) ، المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين بها ، والبالغ (٦١٧٢١ نسمة) ، ونسبة (٢٥,٨%) ، من مجموع قوة العمل في المحافظة ، اذ تشكل الفئة العمرية (٧-١٤ سنة) ، نسبة (٤٠,١%) ، والفئة العمرية (١٥-٥٩ سنة) ، نسبة (٢٣,١%) ، في حين شكلت الفئة العمرية (٦٠- فأكثر) نسبة (٥٣,١%) .

ب- جاءت المهنة (٧) ، بالمرتبة الثانية من حيث عددهم البالغ (٤٦٢٩٩ نسمة) ، وشكلوا نسبة (١٩,٤%) ، من إجمالي قوة العمل البالغة (٢٣٩١٠٨ نسمة) و اذ احتلت فئة صغار السن (٧-١٤ سنة) ، نسبة (٥,٨%) ، بينما الفئة العمرية (١٥-٥٩ سنة) ، شكلت نسبة (٢١,٠%) ، اما فئة (٦٠ فأكثر) ، والتي شكلت نسبة قليلة بلغت (١١,٤%) .

ت- شغلت المهن (٣) ، المرتبة الثالثة ، بعدد العاملين البالغ (٣٠٢٨٥ نسمة) ، شكلت نسبتهم (١٢,٦%) ، من حجم القوة العاملة في محافظة الانبار ، حيث بلغت نسبة الفئة العمرية (٧-١٤ سنة) (٠,٢%) ، والفئة العمرية (١٥-٥٩ سنة) ، استحوذت على نسبة (١٤,٣%) ، بينما الفئة العمرية (٦٠ فأكثر) ، بلغت نسبتها مقدارها (٢,٣١%) من إجمالي القوى العاملة في محافظة الانبار .

ث- جاءت المهنة (٤) في المرتبة الرابعة ، اذ بلغ عدد العاملين (٢٨٩٨٥) نسمة وشكلوا (١٢,٢%) وكان نصيب الفئة العمرية (٧-١٤ سنة) بنسبة (٣,٤%) ، وبينما الفئة العمرية (١٥-٥٩ سنة) كان نسبتها النصيب الأكثر (١٢,٩%) ، بينما نصيب الفئة العمرية (٦٠ سنة فأكثر) كان بنسبة (١٣,٣%) .

ج- احتلت المهنة (١) المرتبة الخامسة ، والتي بلغ عدد العاملين فيها (٢٠١٥٥) نسمة ونسبة (٨,٤%) ، كان نصيب الفئة العمرية (٧-١٤ سنة) بنسبة (٠,١%) والفئة العمرية (١٥-٥٩ سنة) بلغت نسبتها (٩,٥%) ، بينما الفئة العمرية (٦٠ سنة فأكثر) بلغت نسبتها (١,٥%) من السكان النشطين في محافظة الانبار .

ح- ظهرت المهنة (٥) بالمرتبة السادسة ، اذ بلغ مجموع العاملين (٥٩٠٥) نسمة مشكلين نسبة (٢,٤%) من إجمالي القوة العاملة في المحافظة ، منها (٠,٣%) لفئة صغار السن (٧-١٤ سنة) بينما كان نصيب الفئة العمرية (١٥-٥٩ سنة) (٢,٤%) في حين بلغت النسبة (٧,٧%) لفئة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) .

خ- أما بالمرتبة الأخيرة جاءت المهنة (٢) والتي تشمل الإداريين والمديرين ورجال الأعمال ، اذ بلغ عددهم (٤٧٣٢) نسمة ، مشكلين نسبة قدرها (٢,٠%) من إجمالي القوى العاملة في محافظة الانبار ، في حين شملت الفئة العمرية (١٥-٥٩ سنة) نسبة قدرها (٢,٢%) فقط .

ومما تقدم عن الوضع المهني للقوى العاملة يتبين بأن هناك ثلاث مهن رئيسية تستقطب أعداد العاملين فيها ، وهي الذين يعملون بالزراعة وصيد الأسماك والعاملون في الإنتاج ووسائل النقل والعمال الغير كفوتين الذين لا يملكون تحصيل دراسي ، فضلا عن الموظفين و التنفيذيين وعمال المكتبة إذ يبلغ عددهم (١٤٨٣٠٥) نسمة مشكلين نسبة (٦٢%) من مجموع القوى العاملة في المحافظة والبالغ (٢٣٩١٠٨) نسمة ، في حين النسبة الباقية تتوزع على بقية المهن وبدرجات متباينة .

مؤشرات قياس قوة العمل :

تعد دراسة مؤشرات قوة العمل من المؤشرات المهمة في دراسة القوى العاملة ، لان من خلاله يمكن معرفة ، ما إذا كان هناك تحقيق للتوازن بين العرض والطلب ، والوقوف على جوانب الضعف سواء أكانت طبيعية أم بشرية ، إذ إن أي ضعف تسجله قوة العمل ، يؤثر بشكل مباشر على اقتصاد ذلك البلد المدروس ، كون إن العنصر البشري هو المحرك الأساس لاقتصاد محافظة الانبار موضوعا البحث ، فضلا عن مواردها الطبيعية ، لذ يمكن قياس قوة العمل من خلال الآتي (٢١) .

عدد القوى العاملة لسنة ١٩٩٧

$$\text{نسبة قوة العمل} = \frac{\text{عدد القوى العاملة لسنة ١٩٩٧}}{\text{عدد السكان لنفس السنة}} \times 100$$

$$23.3\% = 100 \times \frac{239108}{1023736}$$

تعد هذه النسبة ضئيلة بعدد السكان المحافظة لعام ١٩٩٧ ، كما يمكن قياس قوة العمل العمرية لفئة معينة على عدد السكان لنفس الفئة العمرية ، والتي تعتمد بالأساس على الفئة العمرية (١٥ - ٥٩ سنة) وعلى الأتي :-

$$\text{نسبة قوة العمل العمرية} = \frac{209163}{486023} \times 100 = 43\%$$

وهذه النسبة ، تمثل الذكور والإناث ، ومن الطبيعي أن تتباين نسبة قوة العمل بينهما لعام ١٩٩٧ و حيث تعد مساهمة المرأة في العمل في محافظة الانبار قليلة بحكم الظروف الاجتماعية التي غالبا ما تنصف بالطابع العشائري ، وتعطي نسبة قوة العمل ضمن الفئة العمرية الوسطية (١٥ - ٥٩ سنة) ، دليلا على ارتفاع نسبة البطالة في اغلب سكان محافظة الانبار ، إذ تمثل النسبة الباقية والبالغة (٥٧%) العاطلين عن العمل ، وإذا ما قورنت بالمستويات العالمية في الدول المتقدمة التي تبلغ (٧٥%)^(٢٢) . لذا فإنها تعد متدنية ، تؤثر بدورها على التنمية الاقتصادية للمنطقة موضوعة البحث .

ونظرا لعدم توفر إحصاءات دقيقة عن حجم قوة العمل لعام ٢٠٠٧ ، يمكن الاعتماد على التوقعات لمقدار حجمهم ، وذلك من خلال حساب معدل النمو للقوى العاملة في محافظة الانبار من خلال الأتي :-

القوى العاملة لعام ١٩٨٧ والبالغة (١٨٨٤٤٥ نسمة)^(٢٣) .
القوى العاملة لعام ١٩٩٧ والبالغة (٢٣٩١٠٨ نسمة) ، وبما ان معدل النمو يعتمد بالأساس على مقدار الزيادة السنوية التي تحسب وفق الأتي^(٢٤) .

مقدار الزيادة السنوية = عدد القوى العاملة في التعداد اللاحق - عدد القوى العاملة في التعداد السابق مقسوما على عدد السنوات بين التعدادين ، وبتطبيق المعادلة نحصل على:-

$$\text{مقدار الزيادة السنوية} = 239108 - 188445 \div 10/100 = 50.66$$

معدل النمو = (مقدار الزيادة السنوية / مجموع عدد القوى العاملة للتعدادين / ٢) × ١٠٠
ومن خلال المعادلة نحصل على :-

$$\text{معدل نمو القوى العاملة} = 50.66 \div 213777 \times 100 = 2.3\%$$

إذن معدل النمو للقوى العاملة بلغ (٢,٣%) ، ولاستخراج إسقاطات القوى العاملة لعام ٢٠٠٧ يتطلب تطبيق المعادلة الآتية^(٢٥) :-

حيث إن :-

$$PN = Po \left(\frac{1+r}{100} \right)^n$$

PN = سنة الهدف

P_0 = التعداد السابق

r = معدل النمو

n = المدة الزمنية بين التعدادين

ومن خلال تطبيق المعادلة أعلاه :-

$$القوى العاملة لعام ٢٠٠٧ = ٢٣٩١٠٨ (١ + ٢,٣ / ١٠٠) \quad ١٠$$

$$= ٢٣٩١٠٨ (١,٠٢٣) \quad ١٠$$

$$= ٣٠٠١٥٩ نسمة$$

من خلال تطبيق المعادلة للحصول على مستوى القوى العاملة المتوقعة لعام ٢٠٠٧ ، بلغت (٣٠٠١٥٩ نسمة) ، وهي تشكل نسبة (٢٠,١%) ، من مجموع سكان المحافظة ، حسب تقديرات عام ٢٠٠٧ والبالغ (١٤٨٥٩٨٥ نسمة) ، وتعد هذه النسبة متدنية إذا ما ثبتت صحتها ، ولا تتوافق مع إمكانيات محافظة الانبار الطبيعية والبشرية ، ومع ما هو متاح من مواردها الاقتصادية ، مما يؤثر سلباً على إمكانية المحافظة الاقتصادية بالنسبة للعراق ، عند قياس قوتها الاقتصادية وعند تطبيق نسبة قوة العمل العمرية لعام ٢٠٠٧ ، وعلى النحو الآتي :-

$$٣٠٠١٥٩$$

$$نسبة قوة العمل العمرية لفئة (١٥ - ٥٩ سنة) لعام ٢٠٠٧ = ١٠٠ \times \frac{٣٠٠١٥٩}{٧٦٨٢٢٣}$$

$$= ٣٩,١\%$$

تعد النسبة (٣٩,١%) ، منخفضة قياساً بعام ١٩٩٧ ، ومنخفضة أيضاً عما هو عليه قياساً في الدول المتقدمة والمشار إليها أنفاً:-

الاستنتاجات:-

- ١- أهمية الموقع الجغرافي لمحافظة الانبار ، سمح ذلك بتفعيل أثرها الإقليمي على مستوى العراق وخاصة في حقبة التسعينات ، خاصة إنها تجاور كل من الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية ، مما يجعلها قريبة من البحر المتوسط والبحر الأحمر ، مما هيأ لها التبادل التجاري للسلع والخدمات ، التي أعانت العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي .
- ٢- اظهر البحث إن هناك إشكالية ، يجب التنبيه إليها ، تتمثلة بوجود عبء ديموغرافي ، يتركز في مناطق دون أخرى ، ناتجة عن الزيادة الطبيعية للسكان ، مما قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وهذه الظاهرة ، قد تكون سبباً في جعل محافظة الانبار طاردة للسكان في المستقبل .
- ٣- إن الواقع الاقتصادي لمحافظة الانبار ، شهد ضعفاً في القطاع الزراعي والصناعي بسبب الأحداث بعد عام ٢٠٠٣ ، فضلاً عن الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي الذي اضعف الإنتاج في اغلب الصناعات ، الذي يؤثر بدوره على قيمة الإنتاج المحلي .
- ٤- اظهر البحث إن هناك تركيزاً واضحاً في مستويات القطاع الاقتصادي والكثافة السكانية العامة في قضاء الفلوجة بدرجة الأساس ، يليه قضاء الرمادي ، مما يولد دوافع هجرة السكان مما انعكس ذلك على ارتفاع معدل النمو السكاني ، أعلى مما هو عليه على مستوى العراق .
- ٥- هناك تباين واضح في تركيب السكان العمري والنوعي وحتى النشاط الاقتصادي ، مما دفع الكثير من الأطفال الذين هم في سن (٧ - ١٤ سنة) ، العمل في القطاعات المختلفة .

المقترحات:-

- ١- بما ان معدل النمو السكاني في محافظة الانبار ، اكبر من العراق ، إلا أن السكان ظلوا متمركزين في ثلاثة أفضية فقط ، وهي أفضية الفلوجة والرمادي وهيت ، بسبب تركيز الأنشطة الاقتصادية ، لذا ينبغي على إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية ، بما يتناسب وحجم السكان ، وتوزيعهم على الرقعة الجغرافية غير المأهولة او القليلة السكان ضمن حدود محافظة الانبار ، لاستقطاب أعدادهم وتخفيف الازدحام السكاني داخل الأفضية المذكورة أعلاه وخاصة ضمن المنطقة الصحراوية .
- ٢- المحافظة موضوع البحث تفتقر الى العمالة التسوية ، الأمر الذي يدعو إلى تشجيع العمالة النسوية ، لان مشاركة المرأة في الأعمال والانشطة الاقتصادية ، دليلا على رقي المجتمع ورفاهيته .
- ٣- أصبح من الضروري البدء في توزيع الاستثمارات في مجال القطاع الصناعي والخدمي ، فضلا عن الاهتمام بالجانب الزراعي على مستوى متوازن في جميع الوحدات الإدارية لمحافظة الانبار وذلك لتقليل الفوارق المكانية ، سواء أكانت سكانية أم اقتصادية وفق خطط تنموية شاملة مدروسة وضمن مراحل .
- ٤- يمكن تحويل العبء الاقتصادي ، الناتج عن الزيادة الطبيعية وعامل حركة هجرة السكان الداخلية إلى أهمية ديموغرافية عن طريق زيادة المساهمة في الأنشطة الاقتصادية لمن هم في سن العمل والكفؤين علميا وعمليا .
- ٥- تشجيع إقامة الصناعات المتوسطة والكبيرة في محافظة الانبار ، والتي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ، كما إنها بدورها تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة ، وبذلك يمكن أن يكون لها دورا في سهولة إقامة تلك المشاريع الصناعية وثانيا امتصاص البطالة التي بدأت تتفاقم إعدادها في الآونة الأخيرة .

الهوامش :-

- ١- هادي احمد مخلف ، علم الجغرافية السياسية والجيوپوليتيك ، بغداد ، ١٩٨٤، ص ١١٣ .
- ٢- محمد أزهري السماك ، عبد الحليم القيسي ، التركيب السكاني والإبعاد المستقبلية لخطط التنمية في العراق مجلة النفط والتنمية ، العدد ٧/ ، ١٩٨٧، ص ٩ .
- ٣- جون كلارك ، ترجمة محمد شوقي إبراهيم ، دار المريخ للطبع والنشر ، الرياض ، ١٩٨٢، ص ١١١ .
- ٤- محمد صفوح الأخرس ، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها ، ص ١٢٢ .
- ٥- فتحي محمد ابو عيانة ، الجغرافية السكان ، ط٢ ، ٢٠٠٠، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٨٧ .
- ٦- جون كلارك ، مصدر سابق ، ص ١١٣ .
- ٧- Year book of the labour statistics , Geneva , 1975 , p.3 .
- ٨- طه حمادي ألدحي ، جغرافية السكان ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ط٢ ، ٢٠٠٠، ص ٦٣٢ .
- ٩- عبد الحسين جواد سريح ، بعض خصائص السكان في الكويت ، مجلة الخليج العربي ، مجلد ٢١٧ ، العدد ٣- ١٩٨٥/٤ ، ص ٦٢ .
- ١٠- منصور الراوي ، سكان الوطن العربي ، الجزء الأول ، بيت الحكمة للنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢، ص ٤٢٧ .
- ١١- فتحي محمد ابو عيانة ، جغرافية السكان ، مصدر سابق ، ص ٣٨٩ .
- ١٢- د . عماد مطير خليف الشمرى ، جغرافية السكان ، الأسس والأركان في التطبيق ، مطبعة العماد للطباعة المحدودة ، الجماهيرية العظمى ، ٢٠١١ ، ص ١٥٩ .
- ١٣- يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديموغرافية ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، ص ٣١٢ .
- ١٤- رياض إبراهيم السعدي ، الهجرة والحروب ودور القوى العاملة الأنتوية في التنمية الريفية في العراق ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد الثاني ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٩ .
- ١٥- منظمة العمل العربية ، ندوة إستراتيجية تنمية القوى العاملة العربية ، الجزء الأول ، ١٩٨٢ ، ص ٣ .
- ١٦- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية ، الورقة المقدمة في الندوة العلمية حول التعداد العام للسكان والمساكن في غرب آسيا ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١٨ .

١٧- سلام إبراهيم عطوف كبه ، اقتصاديات عراق التنمية البشرية المستدامة على شبكة الانترنت :

<http://www.rezgar.com/asrp? =570>

١٨- منذر جابر محمد ، الخصخصة والاقتصاد العراقي ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثالث ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٠ .

١٩- سلام إبراهيم عطوف كبه ، الفقر والبطالة في عراق التنمية البشرية المستدامة على الموقع :

www.babil-ml.org/11951x016htm.

٢٠- محمد عدنان وديع ، سوق العمل وتخطيط القوة العاملة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٢ ص ٩٥ .

٢١- احمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٢١٨ .

٢٢- أيفنيد هوفمان ، تجربة منظمة العمل الدولية في مجال أعداد التصنيف الدولي الموحد النموذجي للمهن ، منظمة العمل الدولية ، جنيف ، موقع على شبكة الانترنت :

www.arb.org/develop-1.htm.

٢٣- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء السكاني ، نتائج التعداد العام للسكان ١٩٨٧ لمحافظة الانبار ، جدول ٣٤ ، ص ١٤٤ .

٢٤- عبد علي حسن الخفاف ، عبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٦ .

٢٥- محمد فتحي ابو عيانه ، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ٢٣٦

* : المصدر : بالاعتماد على استخدام المعادلة التالية

$$PN = PO (1 + r \setminus 100) n$$

: حيث إن

PN = التعداد اللاحق

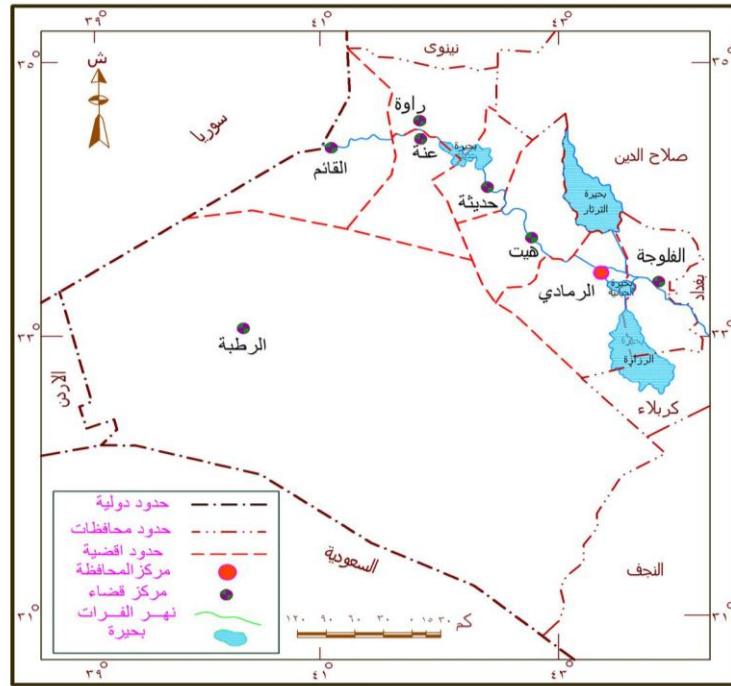
PO = التعداد السابق

r = معدل النمو

n = عدد السنوات بين التعدادين

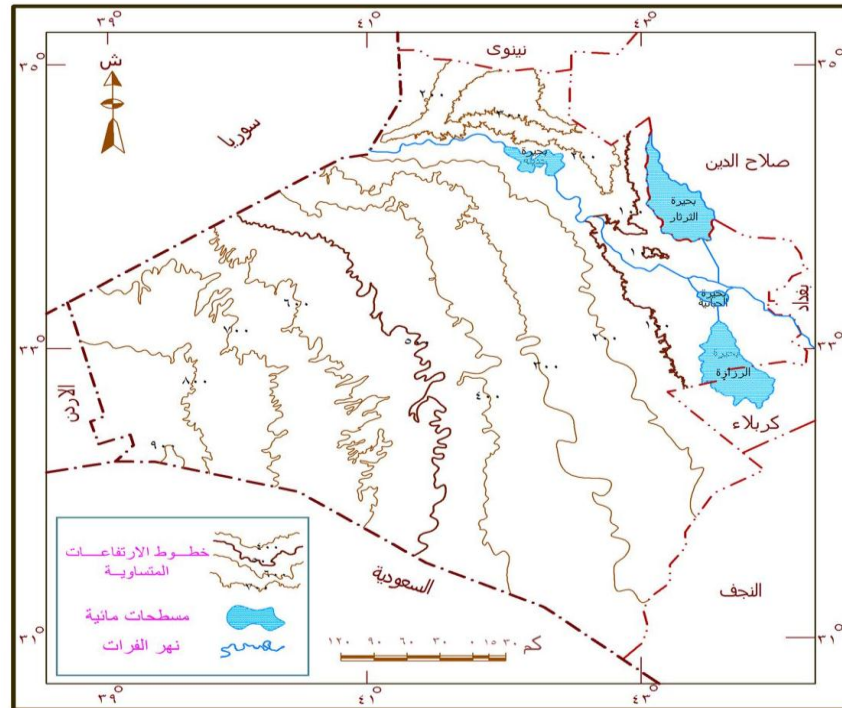
المصدر : محمد فتحي أبو عيانه ، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافية البشرية ، دار المعرفة الجامعية للطبع ، الإسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ٢٣٦ .

خارطة رقم (٢)
توزيع الاقضية في محافظة الانبار



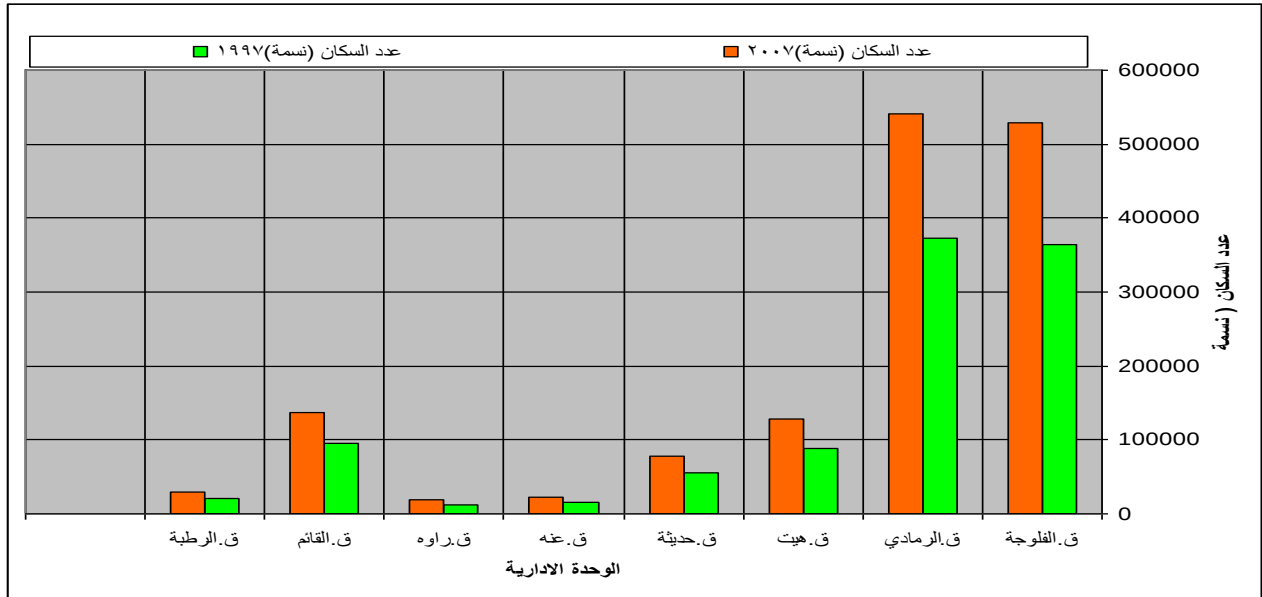
المصدر _ وزارة الري ، مديرية المساحة العامة ، خارطة محافظة الانبار الادارية ، ٢٠٠٠ ، مقياس ١:٥٠٠٠٠٠

خارطة رقم (٣)
خطوط الارتفاعات المتساوية في محافظة الانبار



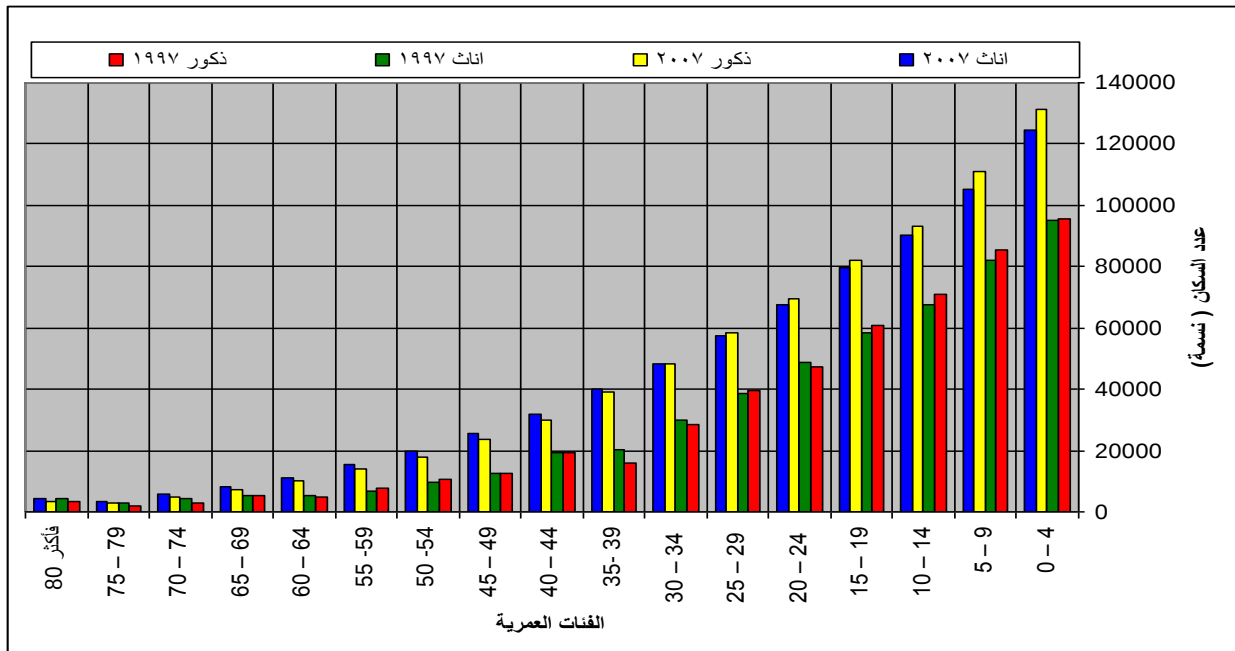
المصدر_ مديرية المساحة العسكرية ، خرائط طبوغرافية تشمل منطقة الدراسة مقياس (١:٢٥٠٠٠٠٠)

شكل (١) تطور حجم السكان ونموهم في محافظة الانبار حسب وحداته الإدارية للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٧)



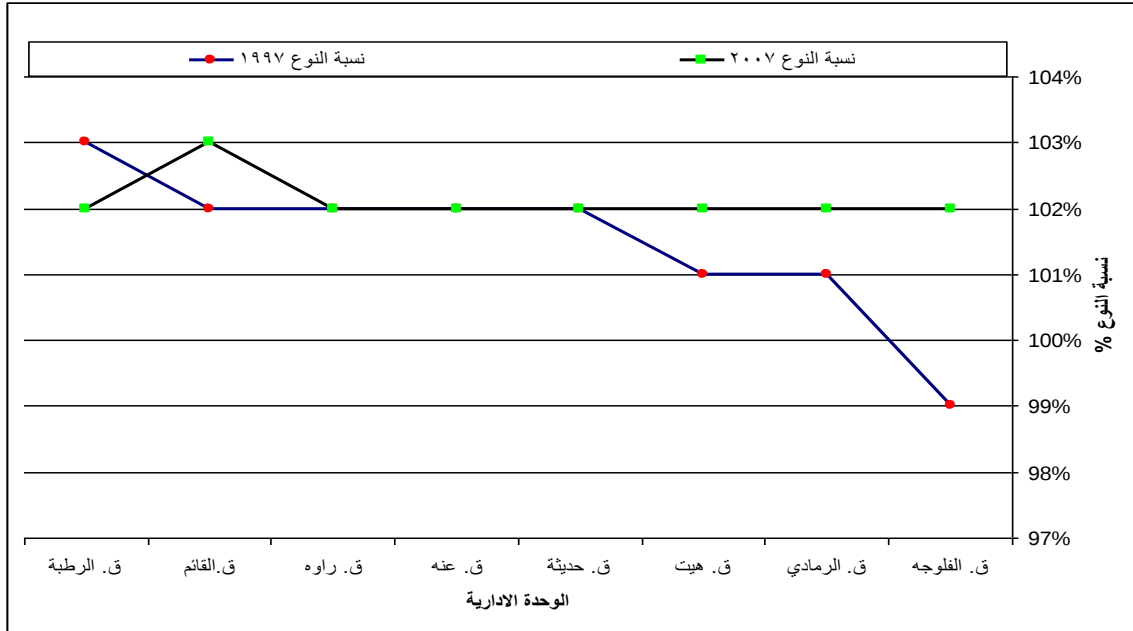
المصدر : بالاعتماد على جدول (١)

شكل (٢) يوضح توزيع سكان محافظة الانبار حسب الفئات العمرية للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٧)



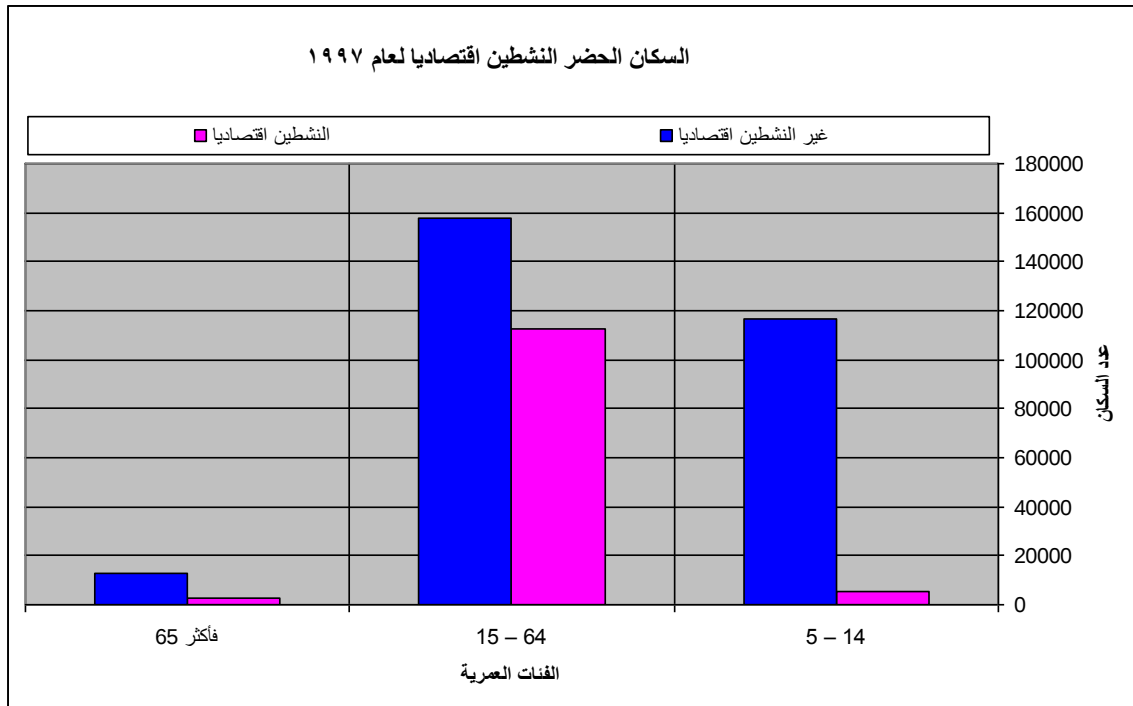
المصدر: بالاعتماد على جدول (٣)

شكل (٥) يوضح نسبة النوع لسكان محافظة الانبار ، حسب وحداتها الإدارية للمدة (١٩٩٧ - ٢٠٠٧)



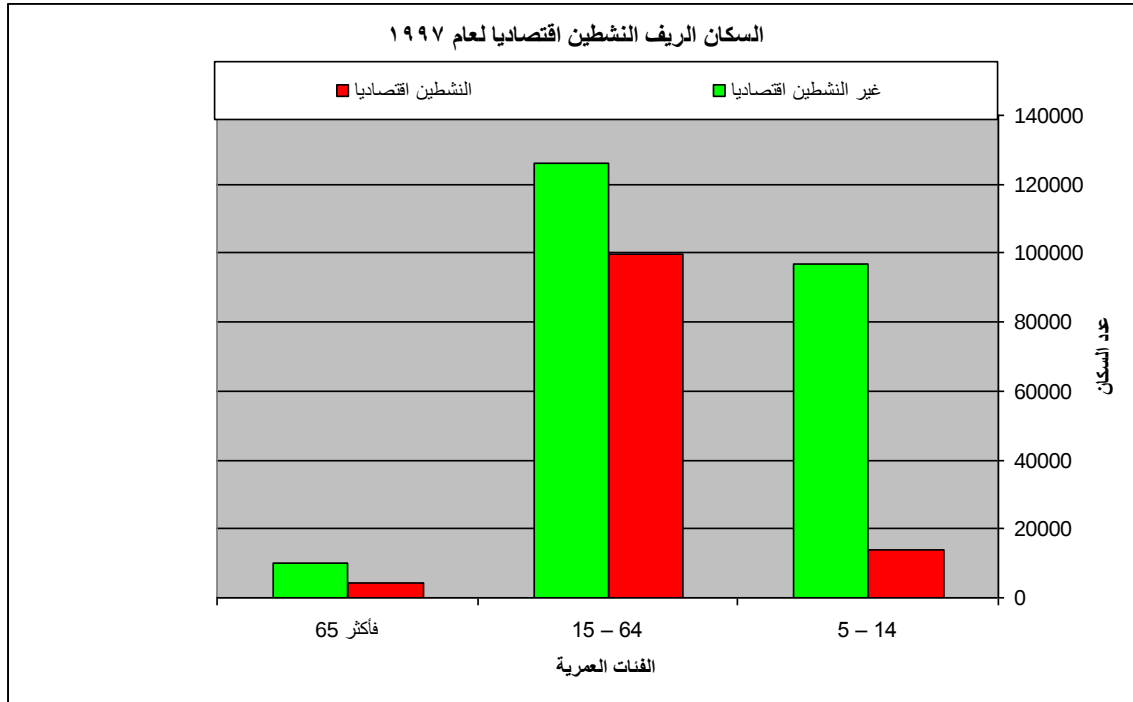
المصدر : بالاعتماد على جدول (٤)

شكل (٦) يوضح توزيع السكان في سن (٧ سنوات فأكثر) حسب الفئات العمرية النشطين اقتصاديا لسكان حضر محافظة الانبار لعام ١٩٩٧



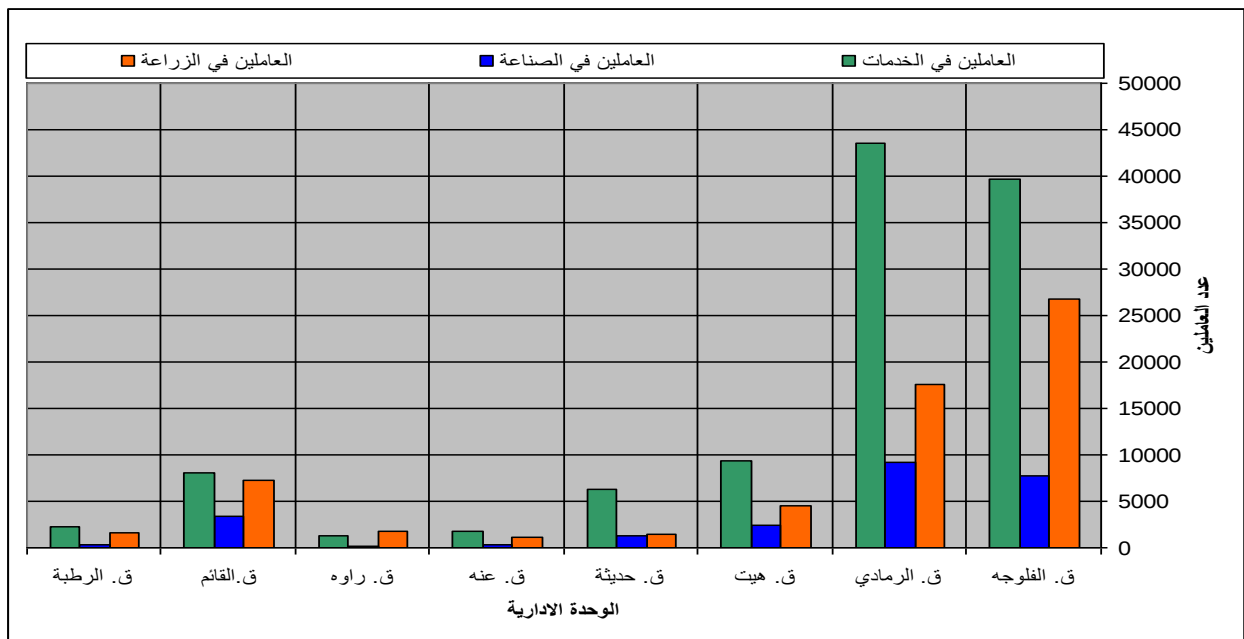
المصدر : بالاعتماد على جدول (٥)

شكل (٦) يوضح توزيع السكان في سن (٧ سنوات فأكثر) حسب الفئات العمرية النشطين اقتصاديا لسكان ريف محافظة الانبار لعام ١٩٩٧



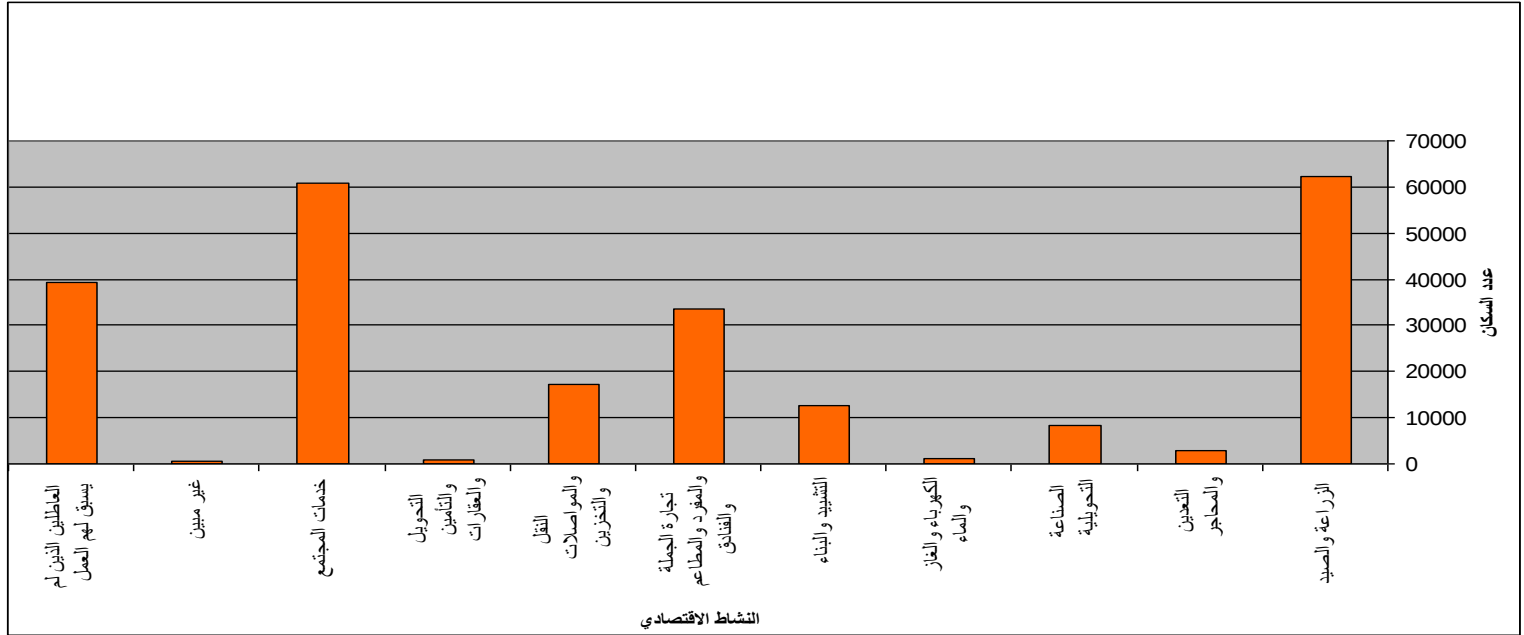
المصدر : بالاعتماد على جدول (٥)

شكل (٨) توزيع عدد العاملين بالأنشطة الاقتصادية في محافظة الانبار بحسب الوحدات الإدارية (الاقضية) لعام ١٩٩٧



المصدر: بالاعتماد على جدول (٧)

شكل (٧) توزيع القوى العاملة لسكان محافظة الانبار (نسمة) على الأنشطة الاقتصادية لعام ١٩٩٧



المصدر : بالاعتماد عل